ان السبب في تنكيره ان الاضافه فيها اضافه تخفيف فينوى فيها التنوين للاضافه تعريف كما في
اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف فيها ولا يلتزموه في اسم الفاعل تاتيها ان هذا النوع
من الاسما ماحد عا السماع قال ابو حيان قال والمسموع غيرك ومثلك وشبهك وحدك ونحوك
وضربك ونحوك وايوك ونا هيك من رجل وقيد الاوابد وعيه الهواجر وحارته سلسل النجار
وحجرك اكف وحسبك وكافيك وشبهك وهدك وشرعك وكفوك مثلث الكاف
واربعها يجمعهن حسبك تالتها يستثنى من عدم قبولها التعريف ما اذا لقين المغايرة والمماثلة
سمع حسبك وقد استثناه في سبك المنظوم فقال اوان عين وجه المماثلة والمغايرة قبل مثل
وغير التعريف والتخصيص وفي الكافيه فقال وغير هذا الوصف ان اضيفا الى معرف
الا لفظا ان لم تكن ملازم الابهام يقرر الياس في الافهام كعين ان لم يكن بين اثنين
ثنا فيا كالصعب غير اليعين وغالب حسب ومثل مع ما ضاهاها التنكير فيها لزما وعبد
بطنه عليا نكرا وداع واحدا مه جرى كل كرب ابن وام وكم شاة ونسلها بتنكير حكم
الامر الثالث قال ابو حيان تقسيم النحويين الاضافه الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه
من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص فهو قسم منه لا قسم له والاضافه انما تفيد التخصيص فقط
لكن اقوى مراتب التعريف فاذا اضيف الى معرفه اكتسى التخصيط تام من الاضافه الوارد حل
اضافه الحمل التعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان الحمل نكرة الى
حيما لان لصاحب البسيط ومثل ابي حيان الى الثاني وقال ابن قاسم الظاهر الاول
قول ابن الحاجب والعبارة له والسنور وشرطها تجريد المضاف من التعريف مثل لا له
والمعيه وكذا قوله في الوافيه وشرطها ان لا يكون معرفه فلا حسن من مفهوم قوله الا لفظيه ووصل له
بذا المضاف قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثه الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
قال ابن مالك في نكته تمسك البصريون في منعه بالقياس لانه من باب المقادير فكما لا يجوز
لا رطل زيت لا يجوز هذا وجوزه لانه نقل عن العرب قوله واللفظيه ان يكون صفه مضافه
لمعرفه فانها امور الاول يرد عليه اسم التفضيل فانه صفه ومع ذلك اذا اضيف فاضافته
معنويه على الاصح وكذا على قول الاشذوري فاحسن منه قوله الا لفظيه وان يشابه المضاف يفعل
وصفا فان قلت امثال تخصيص وهو قوله مثل ضارب زيد وحسن الوجه قلت يخرج على
هذا امثله المبالغه الثاني ان الوصف اذا قصد تعريفه بان قصد الوصف به من غير

اختصاص بزمان دون زمان تعرف ذكره في المغني ويستثنى منه الصفه المشبهة فلا تعرف باضافا
للكوفيه ذكره ابو حيان الثالث ذكر ابن مالك في نكته على الحاجبيه ان اضافة الصفه التي
معمولها قد تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا
سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا فالتخصيص حاصل للمعمول قبل الاضافه قلت
لم ينفرد ابن مالك بذكره فقد سبقه الى ابن الصايغ واجاب بما ذكره ابن هشام ابو سعيد بما بي
تبع ان طبقا لتناطيح وهو جواب واضح قوله والعبارة لابن الحاجب وهي معنويه ولفظيه وعبارة
الشذور غير محضه والا محضه ظاهرة انه لا ثالث لهما وقد اثبت في التسهيل فيها ثالثا وهو سما ه
شبيها بالمحضه وواسطه وهو اضافه الاسم الى الصفه والمسمى الاسم والصفه الى الموصوف والموصوف
الى القايم مقام الوصف والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر والمعتبر الى الملغى قال ابو حيان ولم
يسبقه اليه احد بل للنحاة في هذه مذهبان احدهما انها محضه لانها لا سعت بالنكره ولا يقبح
بعد اب ولا تدخل عليها ال ولا مقدر منفصل لضمير يروى فيها والثاني غير محضه لانها في تقدير
الانفصال من حيث ان المبتغى لا يصح الا بتكلف خروج عن الظاهر وابن الحاجب راى لها اعتبارا ان
جعلها واسطه قولها وذكر الاضافه اسما لفظه زاد ابن الحاجب وكا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ وفي الكافيه فهو مضاف اللفظ رفعا للفعل وحلت اللا فوز مدلكه وقلت في مختصرها وسم
ذي اخطيه تخفضه قول الشذور في حذف ال ومن المضاف اليه اذا كان صفه مقترنه بالحرف او
مضافه لما فيه ال كذا اذا كان مضافا الى مضاف اليه ال وقد ذكره في الكافيه ولم يذكره ابن الحاجب
ايضا وابن مالك في كافيته وقفي ان يكون مضافا الى ضمير هي في مرتبه على الاصح كقول الوداك
المستحقه صفوه ذكره في التسهيل وقد ضعفه ابن الحاجب فقال وضعفه لو اهمل الجاني
وعبد ما قال ابن مالك في نكته لم تضعفه الا يمه لان عبدها مضاف الى ضمير ما فيه ال للعهد والله اعلم
فحكمه حكم وشمل قوله صفه مقترنه بالحرف المثنى وجمع المذكر السالم واقتصر ابن الحاجب على الاول
فهذه خمس صور قولها وبما السب قال او لال سطا ان كان لحرف موهلا فيه امور
الاول بقي شرط ثان وهو ان يكون المضاف بعضا او كبعض من المضاف اليه ذكره في
التسهيل فخرج نحو اعجبني يوم الجمعه وجا عا شورا فان حذف اليوم لا يحل ال الكلام ومع ذلك
لا يجوز فيه الثاني الثاني يكمله ايضا بالتذكير بالشرطين المذكورين ذكره في شرح الكافيه
والظرفيه والمصدريه وجوب التصدر وتقدم انه يكمله التعريف والتخصص وذكر ابن الحا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)